الذى وصل الى المقصد بين ذكر الطريق فطريق التوفيق يقصد منه التوفيق
وطريق الخذلان يقصد منه الخذلان ويوصل اليه ويمكن ان يقال ان المراد
بما الاعوج فيه الطريق الذى يصل السالك فيه الى المشتهى من غير اعوجاج
والخرافة واقع فى ذلك الطريق والطريق الخذلان لان مستقيم هذا
المعنى فتامل وقوله اعترافى الخ ايخفى انه ليس باعتراف بما فعلوا طاعة
الشيطان وانما اعترافوا بالبعث والاعتراف بطاعة الشيطان يستفاد من
قوله تعالى بما امتنع بعضنا ببعض ومعنى الاضافة وليس ان جعل
مكانا قال الرضى قال بعضهم العامل فى المضاف اليه معنى الاضافة وليس
معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اريد بالاضافة كون اللام مضافا
فهذا المعنى المقتضى الاعراب والعامل ما يقوم المعنى المقتضى وان اريد به
النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغى ان يكون العامل فى الفاعل
والمفعول ايضا النسبة التى بينها وبين الفعل كما قال خلف العامل
فى الفاعل هو الاسناد لا الفعل انتهى وفيه بظهر مما ذكرنا لكن مما جمعوا هم مع الجن فى الخطاب يصح
ذلك اذ المعنى رسل من بجموعكم اى بعض منكم والاصح ان الرسل الذين
هم من الانس بعض من المجموع المذكور تعالى وغرضهم الحياة الدنيا حال
من ضمير قالوا بتقدير قد والمعنى قالوا شهدنا على انفسنا حال كونهم
متصفين بانهم اغتروا بالحياة الدنيا وتعليل الحكم الحكم هو
ما فهم من السابق وهو ارسال الرسل اليهم لينذروهم بالبعث والجزاء
اوطاما الخ فيكون حالا من ربك يفهم منه انه تعالى اقرهم قبل
ارسال الرسل لكان ظالما وهذا خلاف مذهب اهل الحق وان اريد بالظلم

عدم

عدم التفهم بارسال الرسل لزم التكرار لانه يفهم من قوله واهلها غافلون
لم ينتهوا ابو السعود او بدل من ذلك عطف على قوله تعليل للحكم
ان يكون ان لم يكن الاتية بدل من ذلك ويكون المعنى الامر ان لم يكن
ربك وههنا احتمال اخر وهو ان يقال ذلك مبتدأ وان لم يكن خبر والمعنى
ذلك اى ارسال الرسل ان لم يكن ربك الاية بالمعنى الذى ذكره المص فحاصله
يترجح عليهم بالتكليف فان نفس التكليف لحمه الى هداية الى ما يوجب
الكمال ورفيعة الدرجات فمحلها الرفع لانها فى الاصل مبتدأ ولما
علق عنه الفعل ولم يعمل فيه بقى على رفعه الاصلى لم يحقوا عليه
الخ هذا تفسير قوله تعالى فما كان لشركائهم فلا يصل الى الله وما كان لله
فهو يصل الى شركائهم وهو ضعيف فى العربية تبع الزمخشرى
فى تضعيف القراءة التى هى من السبعة وقال العلامة التفتازانى القراءة
بما يشهد بها الاصل اذ قد وقع الفصل بين المعطوف والمضاف اليه
بغير الظرف فى القراءة ينبغى ان يحكم بالجواز بعد صاحب المفتاح
على حذف المضاف اليه من الاول واضمار المضاف من الثانى والتقدير فيقبل
شركائهم اولادهم فيقبل شركائهم وذكر صاحب الانتصاف ان اضافة
المصدر المجعول وان كانت مختصة لكنها شبيه غير المختصة فانتصا
فالمضاف اليه ليس كانتصاب غيره وقد جاز فى الغير الفصل بالظرف
فيز هو عن الغير بالفصل بغير الظرف لان ما قالوه مقصور على
الله الخ اراد ان افتراء مصدر قالوا لان قالوا هنا بمعنى افتروا لان
قولهم المذكور تقول فافتراء على الله والجار متعلق بقالوا او بمحذوف
المراد من الجار لفظ على فيكون المعنى قالوا عليه افتراء هذا على الاحتمال الاول

Copyright Zhejiang University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)